



ورقة الحلول الاقتصادية والاجتماعية

تموز ٢٠٢٠

المقدّمة: عناوين الإصلاحات الإقتصادية والسياسية

لا يمكن الفصل بين الإنهيار المالي والنقدي الناتج عن فشل النموذج الاقتصادي الذي جرى اعتماده في لبنان منذ التسعينات، وأزمة النظام السياسي اللبناني نفسه، الذي استنفد قدرته على مد المنظومة الرعيّة والزبائنيّة بمقوّمات الصمود. فالسياسات الإقتصادية التي لطالما قامت تاريخياً على تمويل الاستيراد باستقطاب التحويلات الخارجيّة وتضخيم النظام المالي، ولجأت إلى توظيف هذه السيولة في دوّامة مفرغة من إنتفاخ الدين العام والطفرة في القطاع العقاري، تلاقت مع نظام سياسي طائفي يقوم على المحاصصة والزبائنيّة وانعدام المحاسبة وتوزيع الاحتكارات على أصحاب النفوذ المالي والسياسي. وعملياً، ومع تقاطع الأسباب السياسيّة والإقتصادية التي أدت إلى الأزمة التي نعيشها اليوم، بات من الصعب الفصل بين الإصلاحات المطلوبة على مستوى الماليّة العامّة والسياسات الإقتصادية من جهة، وإعادة هيكلة القطاع المالي والمصرفي، والإصلاحات المطلوبة في بنية النظام السياسي اللبناني من جهة أخرى.

لذلك، وأمام الواقع الصعب الذي نعيشه اليوم، والذي أصبح يهدد توفّر مقوّمات الحياة في لبنان، أصبح من الضروري الشروع في عملية تصحيح تستهدف أولاً معالجة الخسائر الناتجة عن المرحلة السابقة، بما يعيد توزيعها وفقاً لمعايير عادلة وشفافية تستثني أصحاب الدخل المحدود والمتوسط بشكل واضح وصريح، وترتّب القسم الأكبر من هذه الكلفة على الفئات التي لطالما استفادت من السياسات الإقتصادية القائمة وآليات عمل النموذج الإقتصادي القائم. وعلى عملية التصحيح أن تستهدف بعد ذلك الشروع في إعادة بناء النموذج الإقتصادي والنظام السياسي اللبنانيين وفقاً لأسس جديدة تعالج مكامن الخلل السابقة.

إن الشروع في عملية إعادة بناء النموذج الإقتصادي ينبغي أن تنطلق أولاً من مسألة العدالة الإجتماعيّة كمعيار رئيسي لا يمكن تجاوزه في أي حال من الأحوال، والتي تقتضي حماية مصالح الفئات والشرائح الإجتماعيّة الأكثر هشاشة. وفي الوقت نفسه، ثمة حاجة ماسّة للتخلّص من كافة أشكال الاحتكارات التي لطالما شوّعت بنية الإقتصاد اللبناني، ومثّلت باب من أبواب تحاوص النفوذ المالي والتجاري التي حالت دون المنافسة البناءة والمشروعة، علماً أن تطبيق ذلك يمثل لأحكام الدستور التي تنص على أن النظام الإقتصادي اللبناني هو نظام حر يكفل المبادرة الفردية.

مع الإشارة إلى أن مسار إعادة بناء الإقتصاد اللبناني يحتاج أيضاً إلى التأسيس لسياسات إقتصادية توفّر البيئة الخصبة لنمو القطاعات الإنتاجية، القدرة على خلق فرص العمل والتأسيس لنمو اقتصادي مستدام وحقيقي، وهو ما سيكون أحد محاور ورقتنا هذه.

وبما أن الشروع بإعادة النظر بالنظام السياسي جزء لا يتجزأ من عملية المعالجة هذه، فلا بد من العودة أولاً إلى جميع الإصلاحات التي نصّ عليها إتفاق الطائف الذي أنهى حقبة الحرب الأهلية، والتي تم تجاوزها وتجاهل تطبيقها مع مرور الزمن. إن نقطة البداية يجب أن تكون حكماً إلغاء الطائفية السياسية، والتي تقتضي الدخول في مسعى جدي لتثبيت وتقوية مقومات الدولة المدنية الفعلية التي تحمي حقوق جميع شرائح الشعب اللبناني ومكوناته دون تمييز أو مفاضلة. مع العلم أن أحد أركان هذا المسعى يجب أن يكون العمل على إقرار قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية، وإحلال المحاكم المدنية في فصل النزاعات بدلاً من المحاكم الروحية والمذهبية، بالإضافة إلى تعديل آليات تعيين مراكز الفئة الأولى الإدارية بما يضمن أن تتم وفقاً لمبادئ الكفاءة والخبرة، وبعيداً عن كل أشكال تحاصص المناصب وفقاً لنظام الكوتا الطائفي المعتمد حالياً.

معالجات مصرفية ونقدية:

منذ ما قبل تشرين الأول الماضي بفترة، عمد النظام المصرفي اللبناني إلى فرض ضوابط على أموال المودعين بالعملة الصعبة، وقد تدبّرت هذه الضوابط من منع التحويلات الى الخارج ووضع سقوف على السحوبات النقدية بالعملات الأجنبية في البداية، قبل أن تبدأ سقوف السحب النقدي بالانخفاض وصولاً إلى منعها كلياً. واليوم، تحصر المصارف خيار السحب النقدي من الودائع بالعملات الأجنبية بالسحب وفقاً للآلية التي نص عليها التعميم ١٥١، أي من خلال سحبها بالليرة ووفقاً لسعر صرف خاص تحدده المصارف بنفسها عند مستويات تقل كثيراً عن سعر الصرف الفعلي في السوق، وهو ما يعني تكبيد المودع خسارة ناتجة عن الفارق بين السعرين. إن مصدر المشكلة الأساسي، كما بات واضحاً من خطة الحكومة نفسها ومن جميع التقارير المالية التي عالجت الموضوع، يكمن في الفارق الكبير بين التزامات المصرف المركزي بالعملة الأجنبية لصالح المصارف من جهة، وما تبقى بحوزة المصرف من سيولة بهذه العملات من جهة أخرى، وهو انكشاف نتج عن الخسائر التي تحملها المصرف في عمليات تثبيت سعر الصرف وتمويل وإعادة تمويل الاكتتاب في سندات اليوروبوند. ومن جهتها، تعاني المصارف من خسائر إضافية، ناتجة تحديداً عن تعثر الدولة في سداد سندات اليوروبوند التي تحملها المصارف. إن هذا الواقع يدفعنا اليوم إلى القول أنه من غير العادل أن يتحمل أصحاب الودائع الصغيرة والمتوسطة أي خسارة ناتجة عن القرارات الإستثمارية الخاطئة التي اتخذتها المصارف، من ناحية حجم انكشافها على الديون السيادية المتوجبة على كل من الحكومة ومصرف لبنان، بالإضافة إلى سوء إدارتها للأموال المؤتمنة عليها، وتحويل كمية هائلة من الأموال إلى الخارج لمصلحة المصارف وأصحابها وأصحاب الودائع الكبيرة والسياسيين. كما أنه من غير العادل أيضاً أن يتحمل المودع خسائر ناتجة عن سوء إدارة الدولة لماليتها، والتي أدت إلى تعثرها، بالإضافة إلى سوء إدارة المصرف المركزي للإحتياطات المتوقّرة لديه من خلال السياسات النقدية التي أدت في المحصلة إلى تبيد ودائع اللبنانيين. مع العلم أن اللجوء إلى أي معالجات تطل أصحاب الودائع الكبيرة، أي الشريحة التي تمثل ١% من المودعين الذين يملكون أكبر الحسابات المصرفية، يمكن أن تتم وفقاً للآليات المعددة أدناه، وبما ينسجم مع أحكام

الفقرة (و) من مقدمة الدستور والمادة ١٥ منه اللتان تكفلان الملكية الخاصة وتمنع نزعها إلا لأسباب المنفعة العامة وبعد تعويض المالك تعويضاً عادلاً. ولذلك نطالب اليوم بما يلي:

- إقرار قانون عادل ينظّم الإجراءات المصرفية الإستثنائية المعمول بها حالياً في المصارف، لمنع الإستنسابية في تطبيق هذه الإجراءات، وعدم إبقاء يد المصارف طليقة في تطبيقها على النحو الذي يناسبها. وعلى هذا القانون أن يحدد بشفافية وعناية الأفق الزمني لهذا النوع من الإجراءات، على أن يكون جزء من خطة متكاملة ترسم الطريق نحو الخروج من الوضع الراهن.

- رفض أي شكل من أشكال الاقتصاص الصريح من قيمة الودائع في النظام المصرفي اللبناني، وتحديد تلك التي تعود لأصحاب الودائع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ورفضنا هذا يشمل الاقتصاص المباشر، من النوع الذي يقتطع قدر معين من قيمة هذه الودائع، بالإضافة إلى غيرها من أشكال الاقتصاص غير المباشر التي تستبدل قيمة هذه الودائع بأسهم في صناديق سيادية أو سندات دين سيادية مؤجلة الدفع بشكل قسري.

- رفض جميع أشكال الاقتصاص المقنّعة من قيمة الودائع كما يحصل اليوم، من خلال دفع قيمة الودائع بالليرة وبسعر صرف متدنّي، بما يحتمل الخسارة إلى المودع ويصح تدرجياً ميزانيات المصارف عبر تخلصها من عبئ الودائع بالعملات الأجنبية.

- التدرّج في اللجوء إلى جميع خطوط الدفاع المتوقّرة قبل الوصول إلى مرحلة تحميل المودع أي جزء من الخسائر، من خلال إعادة رسملة المصارف عبر تحميل الخسائر إلى أرباحها المدوّرة ورساميلها المتوقّرة حالياً، بالإضافة إلى دفعها إلى إعادة الرسملة من خلال إستقدام مساهمات جديدة واللجوء إلى عمليات الدمج والاستحواذ لامتناع الخسائر القائمة حالياً في ميزانياتها. يمكن النظر إلى خيارات إعادة الرسملة من خلال تحويل نسبة من الودائع إلى أسهم في المصارف، أو تحويل نسبة منها إلى ودائع بالليرة اللبنانية، على أن يكون ذلك خيار أخير بعد استنفاد كل الخيارات الأخرى المتاحة، وعلى أن يشمل ذلك حصراً شريحة الـ ١% الأكبر من الودائع الموجودة في النظام المصرفي. إن اللجوء إلى هذا النوع من الخيارات يجب أن يتوازى مع تصوّر متكامل لكيفية تصحيح ميزانيات القطاع المالي بشكل جذري بعد اتخاذ هذه الإجراءات.

- الشروع في عملية التدقيق الجنائي في ميزانيات المصرف المركزي والمصارف العاملة في لبنان، من أجل تحديد أسباب الفجوات الموجودة في الميزانيات بوضوح وتحديد المسؤوليات.

- إن محاولة السيطرة على سعر الصرف، وتقنين استخدام الاحتياطات المتوفرة بالعملة الصعبة لدعم إستيراد السلع الأساسية والحيوية، يبقى مسألة بالغة الأهمية على المدى القصير، خصوصاً بالنظر إلى حساسية الوضع الراهن والأثر الإجتماعي الذي يمكن أن يتركه المزيد من التهاوي في سعر الصرف خلال الأزمة الراهنة. لكنّ التجربة السابقة أثبتت أن الإصرار على تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار، وعلى مدى فترة زمنية طويلة، سيكون مسألة بغاية الخطورة لما يمكن أن تسببه من استنزاف في احتياطات مصرف لبنان، ومن أموال المودعين، بالإضافة إلى أثر هذه السياسات على القطاعات الإنتاجية من جهة ضرب تنافسيتها في الأسواق الخارجية، وأمام السلع المستوردة في السوق المحلي. ولذلك، نرى أنه من المناسب اللجوء إلى سياسة سعر صرف مرنة، تعتمد إلى إبقاء هامش متحرّك لسعر ضمن حدود معيّنة، وفي مقابل سلّة من العملات الرئيسية التي يحتاجها لبنان في تعاملاته التجارية، وهو ما يحرر سعر الصرف من فكرة الإرتباط بسعر صرف ثابت مقابل الدولار الأميركي حصراً.

معالجات في المالية العامة:

يكن جزء أساسي من عوامل التأزم في بنية النظام الإقتصادي اللبناني في طبيعة السياسات المالية التي انتهجتها الدولة اللبنانية، والتي مهّدت تدريجياً للانهايار الحاصل اليوم من خلال السياسات الضريبية التي لطالما شجعت النشاط الاقتصادي الريعي على حساب النشاط الإنتاجي، والتي كوّنت تركّز الثروة من خلال التركيز على الضرائب غير المباشرة. كما طبّعت السياسات المالية للدولة العجوزات الكبيرة في الميزانية العامة للدولة، وهو ما تحوّل أداة لتضخيم الدين العام الذي أثقل دافعي الضرائب بكلفة خدمة الدين المتعاظمة، والتي أصبحت بدورها عامل من عوامل تركيز الثروة بيد كبار المودعين المستفيدين من هذه المنظومة. وعملياً، بات من الواضح أن الطريق للخروج من الأزمة لن يكون سالماً ما لم يتم إجراء تصحيح جدي في بنية النظام الضريبي اللبناني، وفي سياسات الإنفاق المعتمد.

ولذلك، نعتبر أن أي تصحيح لا يمكن أن يحصل دون اتخاذ إجراءات جديّة على مستوى إدارة مالية الدولة، من خلال:

- اعتماد نظام ضريبي جديد وعصري، يكفل الانطلاق بسياسة إعادة توزيع متوازنة من خلال التركيز على الضرائب المباشرة التصاعديّة لتمويل الدولة، ورفع الضريبة على شطور الأرباح والفوائد والمضاربة العقارية والتوريث، بالإضافة إلى استحداث ضريبة على الثروة.
- العمل على تقليص الدين العام والكلفة التي يرتبها سنوياً على ميزانية الدولة، من خلال عملية تفاوض مع الدائنين المحليين والأجانب للوصول إلى تفاهم على إعادة هيكلة شاملة لهذا الدين، تطال أصل هذا الدين واستحقاقاته والفائدة المترتبة عليه. كما نعتبر أن أي عملية إعادة هيكلة للدين الداخلي بالليرة لن تحقق الغاية المرجوة منها إذا اقتصر على إعادة النظر بالاستحقاقات دون النظر في أصل قيمة الدين، كون عملية إعادة الهيكلة لن تحقق وفقاً لهذا السيناريو الغاية المرجوة منها، وهي تخفيض عبء الدين ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي.
- العمل على استعادة الأرباح التي تراكمت في أيدي المصارف وأصحابها وكبار المودعين جرّاء الهندسات المالية السابقة التي قام بها مصرف لبنان من المال العام، بالإضافة إلى الأرباح المفرطة التي نتجت عن الفوائد التي عرضها المصرف المركزي على المصارف في سياق سياساته النقدية (مقابل شهادات الإيداع وغيرها). على أن يتم ذلك من خلال ضرائب مباشرة استثنائية على أرباح الفوائد المحققة، للاستفادة منها في عملية إعادة هيكلة الدين.
- تركيز الإنفاق على الاستثمار العام في البنية التحتية، وخصوصاً تلك التي تصب في خدمة القطاعات الإنتاجية كالكهرباء والاتصالات والمواصلات، وعدم التضحية بهذا الإنفاق في إطار أي سياسات تقشّفية محتملة، بالإضافة إلى ضرورة شمول هذا الإستثمار مشاريع معالجة النفايات الصلبة والسائلة.
- وضع خطة جديّة لمعالجة الاستنزاف في مالية الدولة الناتج عن خسائر قطاع الكهرباء، على أن تُحدّد الخطة عن جميع أشكال الصفقات والسمرات، ودون أن يتم التفريط بالدعم الذي يتلقاه المواطن قبل الوصول إلى مرحلة التغذية الشاملة بالكهرباء.
- مكافحة الفساد بجديّة في الإدارات العامة، والتخلّص من استنزاف هذه الظاهرة لنفقات الدولة، علماً أن تحقيق ذلك لا يتم دون تحقيق الإستقلالية القضائية ووقف كل أشكال التدخّلات السياسية والمالية في القرارات والتعيينات القضائية، كما أن تحقيق هذا الأمر مستحيل دون إعطاء الهيئات الادارية المحاسبية حصانتها واستقلاليتها في مواجهة التدخّلات السياسية.

- إعادة هيكلة القطاع العام وإلغاء المجالس والصناديق غير الضرورية التي تعتبر من أهم مسارب الفساد والهدر في الدولة.
- العمل على إلغاء مبدأ وقانون السرية المصرفية، بما يفتح الباب أمام كشف حالات التهرب الضريبي والإثراء غير المشروع دون قيود، بالإضافة إلى الاستفادة من "اتفاقية التبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية" لتتبع الأموال الناتجة عن التهرب الضريبي والإثراء غير المشروع خارج الحدود وفي المصارف الأجنبية.
- العمل على استعادة الأموال المنهوبة، وتحديدًا من خلال استخدام المعلومات الناتجة عن كشف السرية المصرفية وعن تفعيل استخدام لبنان لآليات "اتفاقية التبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية" لهذه الغاية.
- تفعيل الالتزام الضريبي بشتى الوسائل المتاحة ومنها اعتماد الرقم الضريبي الموحد، وتوثيق المعلومات لدى السلطة الضريبية لتحليلها، وإنشاء رابط إلكتروني بين وزارة المالية وسائر الإدارات. ومن المفيد في هذا الإطار الانتقال قدر الإمكان من نظام الضريبة النوعية الذي يتيح للأفراد إخفاء إيراداتهم غير الملحوظة في المنظومة، إلى نظام الضريبة الموحدة على الدخل.
- ربط أي تدبير أو إجراء ضريبي جديد بدراسات جدوى وإحصاءات اقتصادية متطورة، وتطوير نظام الحوافز والإعفاءات الضريبية الحالي ليصبح أكثر فعالية وعدالة.

معالجة أزمة القطاعات الإنتاجية:

- لقد عانت القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة والسياحة تحديدًا) طوال حقبة ما بعد الحرب الأهلية من تضافر العوامل التي أدت إلى تهشيمها وتراجع حصتها من الناتج القومي، وتحديدًا من ناحية السياسات الضريبية التي شجعت النشاط الربحي على حسابها، بالإضافة إلى سياسة رفع الفوائد التي ضاعفت من كلفة الاقتراض الاستثماري وشجعت على مراكمة الودائع بدل التوظيف في هذه القطاعات. ومن ناحية أخرى، تردى وضع هذه القطاعات نتيجة تراجع الاستثمار في البنية التحتية، واعتماد سياسة تثبيت سعر الصرف على مدى سنوات طويلة مما أدى إلى تدهور تنافسية الإنتاج المحلي.
- عملياً، أدت التطورات الأخيرة إلى الاطاحة بالنموذج المالي والنقدي السابق، من ناحية بنية الفوائد ومسألة سعر الصرف الثابت، لكن النموذج البديل الملائم لم يولد بعد. ومن ناحية أخرى، وبعد عقود من التهميش والاهمال، باتت القطاعات الإنتاجية تستلزم تدخل جدي لتوفير مقومات نهوضها، وهو ما يستلزم برأينا الإجراءات التالية:
- التعاون الجدي مع أطر التنسيق النقابية والقطاعية القائمة حالياً لتحديد حاجات هذه القطاعات، وخصوصاً من ناحية البنية التحتية الضرورية لنهضتها (مشاريع ري، طاقة، مواصلات،... إلخ). والعمل على وضع هذه الحاجات كأولوية في أي برنامج استثماري ستعمل الحكومة على صياغته لاحقاً مع الدائنين والمانحين الدوليين، بالإضافة إلى العمل على توفير هذه الأولويات تدريجياً من خلال برامج إنفاق خاصة في إطار الموازنة العامة.
- إعطاء هذه القطاعات الأولوية القصوى في ظل الأزمة النقدية القائمة، لتوفير العملة الصعبة الضرورية لها لإستيراد المواد الأولية. مع العلم أن توفير العملة الصعبة يصب في مكانه في هذه الحالة، كون هذه القطاعات وحدها قادرة على إعادة العملة الصعبة إلى البلاد من خلال التصدير، أو توفير إنفاق العملة الصعبة من خلال تلبية حاجات السوق المحلي بدل الاستيراد من الخارج.
- العمل على تشكيل التعاونيات الصناعية والزراعية في المناطق، الكفيلة بتوفير سبل تعاضد الصناعيين والزراعيين لتوفير الحاجات المشتركة.

- إعادة إحياء الأطر الرسمية الداعمة للقطاع الزراعيّ، ابتداءً من الغرف الزراعيّة ومصرف التسليف الزراعي.
- تشكيل صناديق تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والعمل على توفير التمويل اللازم لها من المؤسسات الدوليّة القادرة والمهتمة بدعم هذا النوع من المشاريع، وخصوصاً تلك التي تستهدف إقامة مشاريع إنتاجيّة قادرة على توفير حاجات السوق المحليّ وتقليص الحاجة إلى الإستيراد.
- العمل على توفير البيئة المناسبة لنشوء إقتصاد معرفة، قادر على توظيف التكنولوجيا المتطورة وبناء قدرة إنتاجيّة متقدمة. إن تطوير هذا النوع من القطاعات من شأنه الاستفادة من المستوى المتقدّم من المهارات الموجودة أساساً لدى الشباب اللبناني وتطويرها، وخلق فرص عمل متناسبة مع هذا المستوى، كما من شأنه تعزيز معدلات النمو واستقطاب العملة الصعبة.
- تفعيل الدبلوماسية اللبنانيّة في بلاد الإغتراب، للتنسيق مع المغتربين اللبنانيين والمهتمين الأجانب وإطلاعهم على الفرص الاستثماريّة في هذه المجالات في لبنان، وربط هؤلاء الصناعيين والزراعيين الذين يملكون فرص التوسّع ويحتاجون إلى الرساميل اللازمة لهذا الأمر. مع العلم أن انهيار سعر صرف العملة المحليّة شكّل اليوم فرص استثماريّة واسعة في العديد من القطاعات الإنتاجيّة في لبنان، في ظل غلاء السلع المستوردة، وزيادة تنافسيّة السلع المنتجة محلياً عند تصديرها إلى الخارج.

شبكات الحماية الإجتماعيّة:

- إن دخول لبنان في الأزمة الماليّة القائمة اليوم لا ينبغي أن ينتج معالجات وحلول تقع كلفتها على الفئات الأكثر هشاشة إجتماعياً، وخصوصاً تلك التي تعتمد على شبكات الحماية الإجتماعيّة لتوفير مقوّمات الحياة الأساسيّة. ولذلك، نعتبر أن أي خطة للنهوض الإقتصادي لا يمكن أن تتجاهل حماية هذه الفئات من خلال:
- السعي إلى تحصين التعليم الرسمي في ظل هذه الأزمة، وإعطاء الإهتمام الكافي لحاجات المدارس الرسميّة والجامعة اللبنانيّة في هذه المرحلة بالذات. مع العلم أن الجامعة اللبنانيّة والمدارس الرسميّة لطالما شكت من عدم كفاية الدعم المالي المخصص لها، ومن المتوقّع أن يزيد خلال المرحلة المقبلة الإقبال عليها بالنظر إلى الضغوط الماليّة التي تعاني منها الأسر اليوم. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري إجراء الإصلاحات الإداريّة اللازمة في كل من الجامعة اللبنانيّة والمدارس الرسميّة، وتعزيز إستقلاليتّهما.
- إعطاء الاهتمام الكافي لأزمة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، من خلال تحديث نظامه المعلوماتي والإداري، وملء الشواغر في ملاكته، ومعالجة مسألة مستحقّاته على الدولة اللبنانيّة. إن معالجة المسائل الثلاثة هذه باتت حاجة ماسّة، خصوصاً أن جميع المؤشّرات تدل على إقتراب أزمة جديّة يمكن أن تهدد إستمراريّة هذه المؤسسة إذا لم تتم معالجتها.
- وضع خطة بإجراءات واضحة لتوسيع نطاق المستفيدين من خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وخصوصاً العمال المستقلين وغير النظاميين والعمالة الوافدة.
- الإستمرار في تقديم الدعم اللازم لمؤسسات الرعاية الإجتماعيّة بما يكفل عدم توقّف خدمات هذه المؤسسات على المدى القصير، وخصوصاً لأصحاب الإحتياجات الخاصّة من الفئات الأكثر هشاشة، مع ضرورة تقنين هذا الدعم وترشيده. على أن يكون الهدف النهائيّ تحويل هذا الدعم ليتم تقديمه من خلال المدارس والمؤسسات

الرسمية، للحد من أشكال الزبائنية التي يمكن أن ينطوي عليها تقديم الرعاية الاجتماعية من خلال مؤسسات خاصة وبدعم حكومي.

- العمل على التشريعات والمراسيم التنظيمية الضرورية لحماية الطلاب من المأساة الناتجة عن دولرة أقساط غالبية الجامعات الخاصة، خصوصاً أن شريحة واسعة من هؤلاء الطلاب لن يتمكنوا من إنهاء مسيرتهم الأكاديمية في جامعاتهم خلال المرحلة المقبلة نتيجة هذا الأمر.
- تعزيز دور وزارة الشؤون الاجتماعية، من خلال إعادة النظر ببرامجها بما يضمن فعاليتها وتقليص الهدر فيها، وتمكينها من تطوير أدائها لفرض الرقابة اللازمة على نشاط المؤسسات الاجتماعية والجمعيات التي تستفيد من دعمها.
- تطوير البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً، كجزء متكامل مع خطة الدولة للتعامل مع الأزمة الاقتصادية القائمة، مع تطوير تقديرات البرنامج لتناسب مع حاجات الأسر المستهدفة منه.
- استحداث السياسات الملائمة لتشجيع العمالة النظامية، بهدف الحد من العمالة غير المستقرة، والعمل على سياسات توفّر الحوافز للتوظيف أو على الأقل عدم صرف العمال في ظل الأزمة القائمة.
- إعطاء القطاع الصحي الإهتمام اللازم، سواء من خلال الإلتفات إلى حاجات المستشفيات الحكومية التمويلية والإدارية، أو من خلال إقرار البطاقة الصحية الموحدة الكفيلة بترشيد الفاتورة الإستشفائية التي تتكبدها وزارة الصحة، وتوفّر التغطية الصحية الشاملة للبنانيين، بالإضافة إلى الانكباب على مشروع توحيد الصناديق الضمانة بما يضمن مكتسبات الشرائح الاجتماعية المستفيدة منها حالياً.

تحرير الاقتصاد من الاحتكارات:

سمح القانون اللبناني تاريخياً بنشوء الاحتكارات وحماها، كما تركزت هذه الاحتكارات مع توزّعها على أصحاب النفوذ المالي ومنحها غطاء سياسي ومذهبي. وفي الفترة الأخيرة، وضع وزير الاقتصاد والتجارة مشروع قانون المنافسة، الذي يهدف الى اجراء تعديلات قانونية جذرية تحد من الاحتكارات وتحرر الاقتصاد من سطوتها، لكن مشروع القانون مازال في طور المناقشة، وقد تلقى حتى الآن الكثير من الملاحظات على مقاربتة للموضوع. ولذلك، فإننا في هذا الاطار نوّكد على ما يلي من ملاحظات على مشروع القانون، وعلى مقاربة الدولة للتعامل مع مسألة الاحتكارات:

- المسارعة إلى وضع مشروع قانون المنافسة على سكة المناقشة على طاولة مجلس الوزراء، تمهيداً لارساله لمجلس النواب، وعدم الرضوخ إلى الضغوط التي يمارسها أصحاب الاحتكارات لعرقلة مسار مشروع القانون.
- أن تحافظ الصيغة النهائية لمشروع القانون على مبدأ حظر كل أشكال الوكالات الحصرية، والكارتيلات الهادفة إلى الحد من المنافسة وتحديد الأسعار والمعروض من السلع، بالإضافة الى كافة الأساليب التي تحاول الحد من حرية تداول وتدفق السلع في الأسواق، مع ضرورة أن تكون نسبة الهيمنة المعتمدة في القانون عند حدود ١٥% أو أقل.
- أن يخضع مسار مناقشة مشروع القانون وصياغته وتعديله الى التفاعل الشفاف مع هيئات المجتمع المدني المعنية والهيئات القطاعية والنقابية المهتمة بإبداء الرأي.

- إعطاء الهيئة الناظمة المعنية بتنظيم الاقتصاد التنافسي إستقلاليته الادارية والإجرائية، وإلغاء صلاحية الوزير في قانون المنافسة، بالإضافة إلى العمل على وضع آلية شفافة لتعيينها لإعطاء الهيئات الاقتصادية المعنية الضمانات اللازمة بأن أعضاء الهيئة سيختارون وفق آليات موضوعية تحترم مبدأ الكفاءة والنزاهة، لا وفق الآليات التي تعمل بمبدأ المحاصصة.

- إلغاء البنود التي تعطي وزير الاقتصاد والتجارة الحق بالبت بعمليات التركيز الاقتصادي وفقاً لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة، لما يسببه هذا المفهوم المطاط من هواجس لدى الهيئات الاقتصادية من جهة إمكانية إرتباط هذه القرارات بمعايير ومتغيرات لا ترتبط بحماية التنافسية في الأسواق.

في الخلاصة، إن البنود والمطالب الواردة في هذه الورقة تعبر اليوم عن هواجس فئات وشرائح إجتماعية وإقتصادية أساسية، باتت تتوجس من إمكانية مساس المعالجات الحكومية بمصالحها، خصوصاً كون خطة الإصلاح الحكومي إرتكزت على معالجات ذات طابع مالي-محاسبي دون الأخذ بعين الإعتبار ضرورة تكامل هذه المعالجات مع خطة إقتصادية شاملة تكفل النهوض بالبلاد. أي خطة للنهوض المالي لن تتمكن من تحقيق الغايات المرجوة منها ما لم تُبنى على نظرة شاملة تراعي متطلبات نهوض جميع القطاعات الاقتصادية، وخصوصاً القطاعات الإنتاجية، أو إذا لم تراعي حماية مكتسبات الفئات الأكثر هشاشة ومحدودي الدخل في النظام الإقتصادي، وهو ما يدفعنا إلى المطالبة بفتح حوار جدي شفاف مع القطاعات الاقتصادية والإجتماعية المختلفة قبل الشروع بتنفيذ أي خطة من هذا النوع.

الموقعون أعضاء الائتلاف:

- الاتحاد العام لنقابات عمال لبنان
- الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين
- جمعية المستهلك لبنان
- رابطة المودعين
- شبكة مدى الطلابية الشبابية
- تجمع أسانذة مستقلين في الجامعات

عن الائتلاف:

ائتلاف مستقل من جمعيات ونقابات تمثل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية في لبنان. تأسس في ربيع عام ٢٠٢٠ في خضم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى في البلاد. أهدافنا الرئيسية الدفاع عن حقوق المجموعات التي نمثلها، والدفع في سبيل إصلاحات تحمي وتحسن سبل معيشتنا.